

شهرية السياسة الدولية

تقاطع الكتلتين

يستند إلى أن معاهدة الصلح قد أقر نصوصها مؤتمر ضم إحدى وعشرين دولة فلا يجوز تعديل حكم من أحكام هذه النصوص بإرادة تصدر عن الثلاث أو الأربع الدول العظمى وحدهن ، بل يجب الرجوع في شأنه إلى كل تلك الدول الأحدى والعشرين جميعا .

وفي لجنة المستعمرات الايتالية بينما يلوح الاتجاه عن بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا إلى توزيع هذه المستعمرات ولا سيما ليبيا بين إنجلترا عن طريق استقلال برقة وربطها بمعاهدة سنوسية ييفينة ، وفرنسا عن طريق تعديل حدودها الغربية بحيث تضم فزان إلى تونس أو إلى الجزائر أو إلى أفريقيا الاستوائية ، وإيطاليا عن طريق انتقالها للوصاية على طرابلس ، إذا بالندوب السوييتي في تلك اللجنة يغادرها إلى موسكو ليتلقى تعليمات قد تتنافر مع ذلك الاتجاه اللائح .

وبالنسبة لفلسطين تميل تلك الدول الثلاث إلى عدم مسايرة فكرة التقسيم وإلى الأخذ بفكرة الوصاية ، على أن تكون آيلة إليهن بالذات عن طريق الارث من عصبة الأمم في حين يلح الاتحاد السوفيتي في الاستمسك بمبدأ التقسيم ويكيل لهن التهم مسندا إليهن النيات الاستعمارية والاستغلالية .

يصح أن نسمى الشهر المنقضى في ميدان السياسة الدولية شهر تقاطع الكتلتين ؛ فقد تميز في الحقي بمظاهر التناوب في جميع الملابس التي اكتتفت الاتصالات أو المفاوضات أو الاجتماعات أو مجرد العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، أو بين الكتلة الانجلوسكسونية والكتلة السلافية في تعبير ، و بين الغرب والشرق في تعبير آخر .

ففي ألمانيا شاء البريطانيون والاميريكيون أن يكونوا من منطقتي احتلالهم ومنطقة الاحتلال الفرنسي وحدة إدارية في حين كان الاتحاد السوفيتي يرمي إلى تأليف حكومة ألمانية شاملة ؛ فقامت السلطات السوفيتية في برلين تعلن انسحابها من لجنة الاشراف الرباعية المستندة إلى أحد قرارات مؤتمر بوتسدام ، وراحت تعلن حل بعض الهيئات المتفرعة من هذه اللجنة ، بل لجأت إلى الحيلولة دون حرية انتقال البريطانيين والاميريكيين والفرنسيين من مناطق احتلالهم إلى منطقة الاحتلال السوفيتي وإلى برلين ذاتها وهي لا تتصل بتلك المناطق إلا بممرات في المنطقة السوفيتية .

وفي ترينستا رغبت الدول الثلاث أن تعيد المنطقة التي قضت معاهدة الصلح بدوليتها إلى إيطاليا ، فأثار الاتحاد السوفيتي في وجه هذا الاقتراح نوعا من الدفع الفرعي

رد روسيا إلى حدودها

المناطق ، أو حين تسودها النظرية الشيوعية بفعل هذا النفوذ أو بمجرد ملاساته ، فانها يبطل فيها الأخذ بنظام الاقتصاد الفردى ويحل محله النظام الجماعى عن طريق التأميم والتعاون القومى ، فلا يكون هناك مجال لاستثمار أموال فردية ، ولا يكون هناك مجال لتوظيف مال أجنبى أو إقامة صناعات مستندة إلى مال أجنبى .

ولذلك فقد هال الولايات المتحدة أن رأت الاتحاد السوفيتى يضم إلى جمهورياته دول البلطيق ويربط بمعااهدات وثيقة معه دول أوروبا الوسطى والبلقان ، فقامت تناهضه بشتى الوسائل الاقتصادية منها والسياسية أملا فى تحويلها عند الحاجة إلى وسائل حرية .

ويرجع تلك المظاهر لتقاطع الكتلتين إلى ما يبتته الولايات المتحدة من خطة ترى إلى رد الاتحاد السوفيتى إلى حدوده التى كانت له قبل قيام الحرب العالمية الثانية ، وهى إلى الآن لم تعترف بضم دول البلطيق إليه ، وهى إلى الآن لم تعترف بقيام الحدود السوفيتية الغربية فيما بينها وبين بولونيا عند الخط الذى كان معروفا بخط كرزون ، وانما يكمن وراء تلك الخطة المبيتة حرص أصحاب المصالح السالية الأميركية على استرداد المناطق التى كانت توظف فيها أموالهم فى أواسط أوروبا وفى البلقان ، أو على كسب مناطق جديدة لتوظيف هذه الأموال ، وهم يعرفون أنه حين يمتد النفوذ السوفيتى إلى منطقة من

مشروع مارشال

بمشروع مارشال لم تكن وافقة تمام الوقوف على طبيعة الأرض التى تستند إليها أقدامها . فعرضته على دول أوروبا كلها وبينها الاتحاد السوفيتى بالذات ، فلما رفضه الاتحاد السوفيتى ورفضته معه بولونيا ويوجوسلافيا ، وترددت تشيكوسلوفاكيا بين قبوله ورفضه أول الأمر ثم انتهت إلى رفضه ، ولم تكن الأمور — من وجهة نظر الولايات المتحدة — مستقرة فيما بقى من بلاد أوروبا ولا سيما فرنسا وإيطاليا اللتين لاح فى أقفهما النشاط الشيوعى بصفة جدية ، حسبت إذا هى مضت فى سبيل تحقيقه أن تروح أموالها إلى حكومات يشترك فيها الشيوعيون أو قد يتحكمون فيها تحكما ، فأخذت هى تتردد فى

وكان أول ما لجأت إليه الولايات المتحدة فى ذلك السبيل مشروع مارشال ، وقد قدمته فى قالب المعاونة على الخروج بالانتاج القومى فى البلاد الأوروبية من الأزمات العسيرة التى حلت به من جراء الحرب وتدميراتها ، ولكنها كانت تقصد به إلى هدفين اثنين : توظيف ماها الأمريكى فى مختلف ميادين تلك البلاد ، والحيولة بين هذه البلاد وتسرب النفوذ السوفيتى إليها وما يجره وراءه من نظام التأميم الاقتصادى الذى يجول دون توظيف الأموال الفردية أو أموال الجماعات والشركات .
والحق أن الولايات المتحدة حين تقدمت

الشيوخ فيها أن يذهب إلى حد خص
أسبانيا ذاتها بمنافعه .
وقد شهد الشهر المنقضى إقرار مشروع
مارشال في الولايات المتحدة واجتماع مندوبي
الست عشرة دولة التي قبلت تطبيقه عليها
بيارس ، وأخذهم إجراءات تنفيذه .

تنفيذه إلى أن وقعت الواقعة في
تشيكوسلوفاكيا ، فخشيت أن يكون مصير
فرنسا ومصير إيطاليا مصيرها إذا هي لم تمد
إليها يد المعونة العاجلة ، فبادرت إلى اتخاذ
إجراءاته ، وقررت أولوية تطبيقه على إنجلترا
وفرنسا وإيطاليا ، وشاء بعض أعضاء مجلس

الاتحاد الغربي

بالمهجوم الذي قد يكون مقصوداً في ذاته .
وتود الولايات المتحدة أن تنضم إلى هذا
الاتحاد الغربي وقد بدأت تلوح بأنها على
استعداد لتشجيعه بجميع أنواع التشجيع
ومنها وسائل المد بالسلح والذخيرة بخاصة .
وكذلك تبذل المساعي في سبيل ضم أكبر
عدد ممكن من البلاد التي لا تزال بين
الكتلتين . والمعقول أن إيطاليا ستكون أولى
الدول المنضمة ، كما أنه معروف أن وزير
الخارجية اليونانية يواجه جهوده نحو انضمام
بلادها ومعها تركيا ومصر والبلاد
العربية .

وكذلك شهد الشهر المنقضى قيام الاتحاد
الغربي بين إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا
ولوكسمبرج ، لا على القواعد الاقتصادية
وحدها بل على القواعد السياسية التي تحاول
أن تتأخها قواعد عسكرية أيضاً .
وتستند القواعد السياسية إلى مناهضة
الشيوعية والوقوف في وجه اتساع دائرة
النفوذ السوفيتي ، كما تستند القواعد
العسكرية إلى قيام محالفة بين أعضائه تنطوي
على محاربة الاتحاد السوفيتي عند الاقتضاء ،
وإن لم يذكر ذلك صراحة ، وإن لحي إلى
التعبير بالدفاع ورد الاعتداء بدل التعبير

الانتخابات الايتالية

في ذلك «الجسر» بين الشرق والغرب ،
فاذا به ينهار ليقع في قبضة الشرق .
فخشيت الخشية كلها أن يكون هذا النصيب
ذاته نصيب إيطاليا .
وقد جرت العركة الانتخابية الايتالية
بين العناصر المكونة لحكومتها الراهنة ،
وهي عناصر الديمقراطيين المسيحيين ،
والاشتراكيين المعتدلين ، والجمهوريين من
ناحية ، والشيوعيين والاشتراكيين المتطرفين
من ناحية ثانية ، مع مساهمة عناصر الملكيين

على أن حادث الشهر الدولي كان هو بلا
مراء حادث الانتخابات الايتالية . وقد كان
محدداً لها اليوم الثامن عشر من شهر ابريل
المنقضى . وقد انجهد إليها أنظار العالم كله
لما اكتنفها من ملايسات الواقعة
التشيكوسلوفاكية من ناحية ، والتكتل
الغربي من ناحية ثانية . فقد ألم الوضع
الجديد الذي مكن الشيوعيين من أمور
تشيكوسلوفاكيا الدوائر الأمريكية الايلام
كله ، وهي إنما كانت تهجئ نفسها النفوذ

دى جاسبيرى ، لأنه زعيم الكثرة .
ويبقى التساؤل عن موقف الشيوعيين من
الوضع الايتالى الجديد . وقد اذيع أخيراً
أنهم قد عرضوا الاشتراك فى الحكم مساهمة
منهم فى حركة النهوض القومى ، وقد قيل
إن الرئيس دى جاسبيرى لا يمانع مساهمة
الشيوعيين فى وزارته ، ولكنه يشترط لهذه
المساهمة شروطاً يغلب على الظن أنها
ستكون ثقيلة فى نظر الشيوعيين .
والمقول كذلك ، أن الديمقراطيين
المسيحيين يودون الانضمام من الآن إلى
الاتحاد الغربى . وقد يكون فى هذا الانضمام
قطعاً لخطوط الاتصال بالشيوعيين الذين
يؤثرون البقاء على الحياد بين الكتلتين
المتنافرتين .

ترى هل ستترك الأمور تسير فى إيطاليا
سيرها الطبيعى بين أصحاب كثرة - غير
ساحقة ، واصحاب قلة - غير ضئيلة - أو
ستطراً عليها مضاعفات التدخل الأجنبى ،
من جانب واحد أو من جانبيين ؟
ستبدى الأيام القريبة فى ذلك رأياً .

محمد عزمى

والقائمين ومن إليهم من المستقلين . وتميزت
تلك الانتخابات باشتراك أكبر عدد من
الناخبين وقد قارب فى ذاته التسعة والعشرين
مليوناً ، وتجاوزت نسبة المشتركين منهم
التسعين فى المئة . كما تميزت بمساهمة عنصر
النساء اللاتى لا يزال لرجال الكنيسة
الكاثوليكية عليهن سلطان كبير .
والحق أن المعركة قد دارت بين الشيوعيين
وغير الشيوعيين فى عموم ؛ فقد كان للبابا
نفسه نشاط وكانت للملك السابق أمبرتو
هو الآخر تصريحاته . وانتهت الحملة
إلى فوز الديمقراطيين المسيحيين بكثرة
مطلقة تزيد على الثلاثة والخمسين فى المئة
فى مجلس النواب ، وبكثرة نسبية تزيد على
السبعة والأربعين فى المئة فى مجلس
الشيوخ .

والفهوم أن يجتمع البرلمان الجديد فى
الثامن من شهر مايو ، لانتخاب رئيس
الجمهورية الذى يرفع إليه رئيس الوزارة
الحالى استقالته ، ويحيى بعده رئيس الوزارة
الجديدة . والمفروض أنه سيكون هو الرئيس